مجموعة العمل المالي

الجلسة العامة لمجوعة العمل المالي (فاتف)

مخاطر فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المرتبطة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال وسياسة الردود المحتملة.

ورقة معلومات مُقدمة من قبل السكرتارية

الموضوع: عرض مُختصر لنظرة شاملة حول المخاطر المستجدة وآثارها على أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسياسة المواجهة المتعلقة بأزمة كورونا (كوفيد-١٩)

الغرض: للتنويه

التوصيات:

- كأولوية، على الأعضاء الأخذ بالاعتبار (١) العمل مع وكالات القطاع العام والخاص للتعرف على ومراقبة المخاطر المستجدة و(٢) الانخراط مع القطاع الخاص لنقل تصورات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (أنظر القسم ٥).
- تعميم هذه الملاحظة التوجيهية للسلطات ذات العلاقة كمشرفي ومنظمي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات إنفاذ القانون.
- المشاركة بالقدر الممكن، حول المزيد من العمل عن المخاطر والمتضمنة توفير التحديثات للسكرتارية (أنظر القسم ٦).

---

١. الأهداف

١. قادت سكرتارية مجموعة العمل المالي التحديث لورقة المعلومات هذه لأعضاء مجموعة العمل المالي والشبكة العالمية، للتعرف على التحديات والممارسات الجيدة، وسياسة الردود للتهديدات ونقاط الضعف الناشئة من أزمة كورونا (كوفيد-١٩).

٢. ورقة العمل هذه، هي جزء من رد منسق ومؤقت نحو تأثير أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، على جهود مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال العالمية، والتطبيق لمعايير مجموعة العمل المالي في

هذا السياق. ويتضمن هذا الرد خطاب من رئيس مجموعة العمل المالي يوضح كيف يوفر النهج القائم على المخاطر لمعايير مجموعة العمل المالي للتهديدات المستجدة والنقاط الضعف لتكون مُدارة بفاعلية ولتدعم جهود مساعدة واحتواء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، (أنظر الملحق أ). ونُشر هذا الخطاب على موقع مجموعة العمل المالي، وبواسطة مواقع التواص الاجتماعي في تاريخ ١ أبريل ٢٠٢٠م.

٣. هذه الورقة هي لمعلومات أعضاء مجموعة العمل المالي وأعضاء المجموعات الإقليمية لمجموعة العمل المالي، والمراقبين. ولا تتضمن الرؤية الرسمية لمجموعة العمل المالي، والتي ستتطلب جلسة مناقشة وموافقة. ولا تتضمن أو تعني أي تغييرات على معايير مجموعة العمل المالي. والإجراءات المُتخذة والمستشهد بها لبعض سلطات أعضاء مجموعة العمل المالي، لم يتم مراجعتها أو النظر بها من قِبل عضوية مجموعة العمل المالي بشكل عام. وللمرجعية، أُضيفت قائمة من الخطابات والتوجيهات الصادرة من السلطات لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، في الملحق ب.

٢. الخلفية

٤. طورت سكرتارية مجموعة العمل المالي هذه الورقة لمواجهة أزمة كورونا (كوفيد-١٩) المتزايدة والغير متوقعة والمشاورات التالية مع الرئيس والمجموعة التوجيهية. ونتائج هذه الورقة قد تتغير إذا تطورت الأزمة أكثر.

٥. لإيصال هذه المذكرة، اجرت سكرتارية مجموعة العمل المالي بحثاً في المصادر المفتوحة، واتصلت بشكل غير رسمي مع أعضاء مجموعة العمل المالي، والمراقبين، وسكرتارية المجموعات التابعة لمجموعة العمل المالي وبعض أعضاء المجموعات التابعة لمجموعة العمل المالي، بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني، والمكالمات الجماعية، واستبيان قصير (أنظر الملحق ج).

٦. تركيز هذه الورقة وأيضاً التوعية للوفود، ترتبط بثلاث مواضيع واسعة:

أ- التهديدات الجديدة والنقاط الضعف الناشئة من الجريمة المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد-١٠)، وتأثيرات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب- التأثير الحالي على جهود القطاع العام والخاص في مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال؛ بسبب فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، و

ت- سياسة المواجهة المُقترحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدعم التغيير والفاعلية في تطبيق الاجراءات لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، خلال إدارة المخاطر ونقاط الضعف الجديدة المُتعرف عليها، بما في ذلك: النشاط الخيري والمساعدات الاقتصادية والمالية وحزم الإنقاذ المالية للأفراد والشركات.

٣. تصور لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات العلاقة

٧. ولدت أزمة كورونا (كوفيد-١٩)، عدة ردود حكومية، تتراوح ما بين المساعدة المجتمعية ومبادرات اعفاء الضريبة وصولاً إلى اجراءات الحجر الصحي والحد من السفر. وفي حين انها غير مقصودة، يمكن لتلك الاجراءات أن توفر فرص جديدة للمجرمين والإرهابيين لتوليد وغسل المبالغ الغير شرعية. وبناءً على بحث في المصادر المفتوحة والنتائج الصادرة، يوضح هذا القسم المشكلات الناشئة فيما يتعلق بالجرائم الأصلية ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٨. **الاحتيال المتزايد:** تشير التقارير باستمرار إلى أن المجرمين قد حاولوا الاستفادة من الأزمة عبر احتيال في جمع الاموال لأعمال خيرية مزيفة وعدة خُدع طبية (بما في ذلك احتيال استثماري)، ومبيعات عبر الشبكة لأدوية مضادة ومؤن طبية، كمعدات الاختبار والحماية الشخصية. وفي بعض الحالات قدم المجرمون أنفسهم على أنهم موظفي صحة أو شرطة للدخول في سكن الضحايا للحصول على البيانات الشخصية لسرقة معلومات الدفع.

٩. **الجرائم الإلكترونية:** استغل المجرمين الهلع من فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لإدخال البرامج الضارة في أجهزة الحاسب الآلي الشخصية أو أجهزة الهاتف النقالة. وفي أُخرى محاولات التصيد، أنشئ المجرمون رسائل بريد إلكتروني مزيفة لمنظمة الصحة العالمية، محتويةً على برامج ضارة في لتعقب حالات فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وأرسلوا برامج ضارة عن طريق الرسائل النصية بادعائهم أنهم شركات صحية تقوم بطلب دفعات مالية للعلاج أو تعطي الوعد بتوفير اعفاء طارئ للمبالغ المالية. وأبدى بعض أعضاء مجموعة العمل المالي قلقهم من اجراءات الحد من السفر واجراءات الحجر التي قد تؤدي إلى تزايد نشاط استغلال الاطفال على الشبكة.

١٠. **تغير السلوكيات المالية:** أبلغ أعضاء مجموعة العمل المالي والدول المراقبة عن مؤشرات تصاعدية في الحوالات المالية الإلكترونية بما أن المؤسسات المالية أغلقت فروعها ومكاتبها أو تعمل

في ساعات قليلة. ومن ناحية أخرى، أبلغت بعض الدول عن سحب زائد للنقد أو تحويل الأموال من الضمانات المالية بسبب سقوط الثقة في القطاع المالي الرسمي وأسواق الأسهم. وقد يكون الزبائن غير العارفين بالمنصات الإلكترونية أثر عرضة للاحتيال، وقد يقومون أولائك اللذين ليس لديهم صلاحية دخول على الخيارات المالية الإلكترونية بنقل الأصول إلى الاقتصاد غير الرسمي.

١١. **التوجيه الخاطئ للأموال الحكومية أو المساعدات المالية الدولية والمخاطر المتزايدة من الفساد:** أبدى أعضاء مجموعة العمل المالي قلقهم من أن المجرمين قد يقومون بادعاءات كاذبة على التحفيزات الحكومية المالية عن طريق تقديم أنفسهم كأعمال تجارية تطلب المساعدة. ونوّه بعض أعضاء المجموعات الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي أن اجراءات التحفيز والمساعدات الدولية والمحلية قد تزيد من مخاطر الفساد. والمساعدات المالية الموفّرة للدول ذات السياسات الضعيفة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد يُساء التعامل معها وتُحوّل إلى سلطات أخرى. وتوفر الحالة الطارئة فرص للفساد وسوء التعامل مع الأموال العامة، وبالتحديد في الحصول على العقود الحكومية.

١٢. **تقلبات القطاع المالي:** في حالة الانكماش الاقتصادي، قد يسعى المجرمون والإرهابيون للاستثمار في العقار والأعمال التجارية التي تواجه صعوبات، والتي يمكن أن تُستخدم لتوليد النقد والغطاء للمبالغ غير شرعية، أو استخدام مبالغ افلاس الشركات لتغطية منشئ الأموال. ويمكن أن تُقدّم المبالغ الغير شرعية للنظام كزبائن يبحثون عن طرق جديدة لإعادة جدولة القروض ومدفوعات الائتمان. وهناك أيضاً قلق حيال سحوبات النقد وتسييل المحافظ المشتركة والاستثمار في سبائك الذهب قد يوفر فرصة لمغسلي الأموال لخلط الأموال الغير شرعية مع المال النظيف حين إعادة الأموال مرة أخرى إلى النظام. وقد تقود أيضاً تقلبات الأسواق إلى التداول الداخلي الزائد.

١٣. **التغير في البيئة الإجرامية:** أشار أعضاء مجموعة العمل المالي إلى أن العديد من سلطات جهات انفاذ القانون قد لا يكون لديهم السعة الكافية لملاحقة النشاطات الإجرامية الأخرى في حين تطبيقهم للإجراءات الصحية العامة. وقد أدى أيضاً تعطيل التجارة الدولية وإغلاق الحدود والحد من السفر وتوقف الأعمال التجارية في التأثير في الاقتصاد الإجرامي. وهناك

تقارير عن فاعلين مجرمين غيروا من سلوكياتهم، بما في ذلك الانتقال إلى الجرائم الإلكترونية.

١٤. **تمويل الإرهاب:** أبدت إحدى سكرتارية المجموعات الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي وأحد أعضاء المجموعات الإقليمية القلق حيال الجماعات الإرهابية التي تستخدم أزمة كورونا (كوفيد-١٩)، لجمع ونقل الأموال، والمُتضمنة زيادة النشاطات الغير شرعية لجمع الأموال.

١٥. باختصار، **المخاطر المحتملة من غسل الأموال وتمويل الإرهاب** الناشئة من المخاطر ونقاط الضعف المذكورة سابقاً قد تكون:

- الاستخدام الزائد للمخططات الخادعة على الشبكة و/أو الأصول الافتراضية كطريقة مخفية لغسل الأموال.
- إيجاد المجرمين لطرق استغلال المشكلات المؤقتة في الأنظمة الداخلية الناتجة من حالات العمل عن بعد لتجاوز اجراءات العناية بالعميل.
- التزايد المحتمل في الحوالات المالية غير المطابقة للملفات الشخصية للعملاء، والاستخدام للاقتصاد غير الرسمي لتوفير التمويل في حين أن طرق التمويل التقليدية مُغلقة، والزيادات في تحرك الأموال الضخمة.
- سوء استخدام الأشخاص المعتبرين للحصول على والأموال التحفيزية وبعد ذلك غسلها باحتيال واستغلال الأعمال غير الشرعية، أو اخفاء الأموال بواسطة الافلاس، و؛
- استخدام المجرمين والإرهابيين الوباء للانتقال إلى طرق الأعمال التجارية ذات النقد الكثيف والسيولة العالية، بهدف غسل المبالغ.

٤. التأثير الحالي لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) على أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب

١٦. يُشير البحث في المصادر المفتوحة وأيضاً النتائج الصادرة من أعضاء سكرتارية المجموعات الإقليمية لمجموعة العمل المالي إلى أن وباء كورونا (كوفيد-١٩)، يُأثر على قدرات

الحكومة والقطاع الخاص في تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعود هذا بشكل رئيسي إلى اجراءات الحجز والتباعد الاجتماعي، والتي طُبقت لاحتواء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، كما هو الحال مع العديد من موظفي الحكومة والقطاع الخاص يعملون حالياً عن بعد، كإجراء لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد١٩)، أو أنهم لا يعملون أصلاً خلال هذا الوقت. وإلى حد ما، وخاصةً في البلدان ذات المصادر المحدودة وذات الأعمال التجارية التي ليس لديها تخطيط طويل الأجل، من المحتمل أن يؤدي اعادة ترتيب الأولويات من قِبل الحكومة إلى توجيه مصادرها بعيداً عن نشاطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نحو مجالات أخرى، كالاستقرار المالي وجهود التعافي الانسانية والاقتصادية. وهناك مؤشرات أن بعض الدول ذات التطبيق القليل لأنظمة مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال أو قليلة المصادر قد تكون غير قادرة على إدارة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حين أن أولويتها هي مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

١٧. تظهر أزمة كورونا (كوفيد-١٩)، بأنها تؤثر على المجالات الرئيسية التالية، حسب مقياس انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، في البلد خلال كتابة هذا التقرير.

١٨. **الاشراف:** أشار معظم أعضاء مجموعة العمل المالي إلى أن التفتيش الميداني قد تم إيقافه أو أنه استبدل بالتفتيش المكتبي[١] (والمتضمن مكالمات الفيديو الجماعية). وفي بعض الحالات، يُجرى التفتيش الميداني على القطاعات والكيانات ذات الخطورة العالية. وأشار المجيبون إلى أن الكيانات المُبلغة لا زالت تُطبق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفر المعلومات المطلوبة لمشرفيها. وأشارت بعض السلطات وفرت طرق مرنة مبنية على المخاطر في رفع التقارير السنوية، وأخروا اصدار رُخص جديدة، وبالتحديد لبعض القطاعات كالكازينوهات (ما عدى كازينوهات الانترنت)، والتي أُغلقت. وفيما يخص العقوبات والاجراءات التصحيحية الأخرى، عدد من الدول قد قدمت تعليقات على القرارات، والمتضمنة رصد جزاءات مالية على خروقات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وأيضاً أُخّر تسجيل الشركات الجديدة.

[١] (يُقصد بذلك التقارير المُرسلة دون الحاجة للتواجد الميداني)

١٩. **اصلاح السياسة والتشريع:** فعلت عدة جهات دولية ووطنية ومستقلة خطط اعمال مستمرة، وبجميع أو معظم موظفيهم يعملون عن بعد أو بأماكن أخرى لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأدى هذا في بعض البلدان، إلى توقف كبير في سياسة مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال وفي المبادرات التشريعية. ويعود ذلك إلى التوقف الزائد في اجتماعات كيانات صناع القرار، أو إعادة ترتيب الأولويات والتركيز على شؤون أزمة كورونا (كوفيد-١٩).

٢٠. **تقارير المعاملات المشبوهة:** تستمر الكيانات المُبلغة برفع تقارير المعاملات المشبوهة. وفي نفس الوقت يشير بعض الأعضاء إلى أنه لم يكن هناك أي تأخيرات أو صعوبات واجهت المؤسسات المالية في تحليلها ورفعها لتقارير المعاملات المشبوهة، وبعض الأعضاء قاموا بتوفير وقت إضافي للكيانات المُبلغة في رفعها لتقارير المعاملات المشبوهة (باستثناء المجالات العالية المخاطر، كتمويل الإرهاب)، وكما هو الحال مع التقارير المبدئية. وفي كثير من الحالات، وجّهت السلطات الكيانات المُبلغة بتبليغ المشرفين و/أو وحدات التحريات المالية بأسرع وقت عن أي تأخيرات أو حواجز عند التبليغ. وقد تواجه السلطات التي لازالت تعتمد على أنظمة التبليغ الورقية، أو لا تمتلك برنامج قاعدة بيانات ملائم، تأخيرات في استقبال ومعالجة التقارير.

٢١. **تحليل وحدات التحريات المالية:** ووحدات التحريات المالية التابعة لأعضاء مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي اللذين توفرت ردودهم، لاتزال وحداتهم على رأس العمل، حتى في تلك الدول التي تأثرت بشكل حاد حالياً من فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتعمل فرق عمل وحدات التحريات المالية عن بعد في الحد الذي تسمح به أنظمة تقنية المعلومات والأنظمة الأمنية. وهناك تقارير احترازية والتي تم تقليلها بشكل كبير أو أوقفت بالكامل من قبل بعض وحدات التحريات المالية في الدول التي لا تمتلك الموارد الكافية.

٢٢. **التعاون الدولي:** هناك تقارير مختلطة عن التأثير الحاصل على التعاون العملياتي بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأبدت بعض الوفود القلق حيال أن التأخيرات في التعاون

قد تتفاقم بسبب عمل وحدات التحريات المالية عن بعد، واحتمالية إعادة ترتيب الأولويات لجهات إنفاذ القانون والجهات الاشرافية وفي داخل القطاع الخاص. وقد سبق أن تأثر التعاون الرسمي، كالمساعدة القانونية المتبادلة والتسليم من قِبل أزمة كورونا (كوفيد-١٩)، بسبب تقليل أو توقف أعمال المحاكم، وتأخر تنفيذ أوامر التسليم بسبب الحد من السفر. وقد أبلغت بعض الوفود أن قطاع المساعدة الفنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قُلل أو توقف.

٢٣. **جهات إنفاذ القانون:** تُشير النتائج المحدودة إلى أن جهات إنفاذ القانون لأعضاء مجموعة العمل المالي مستمرين في وضع جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كأولوية، وبتركيز شديد على ما يُتيحه فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، من جرائم. وهناك بعض التقارير تُشير إلى أن بعض الدعاوى ربما تؤجل أو تُأخر بسبب توقف المحاكمات وجلسات الاستماع والاجراءات الأخرى التي تتطلب التواجد الشخصي. وهناك بعض التقارير عن تحول المصادر للأمن ولجهات إنفاذ القانون نحو جهود مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، في الدول العالية المخاطر وقليلة المصادر، قد يحفز الإرهابيين وممولي الإرهاب في نشاطاتهم.

٢٤. **القطاع الخاص:** نوه المجيبون إلى أن المؤسسات المالية قد قامت بوضع خطط عمل مستمرة في مواجهة الأزمة. وبعض البنوك قامت بإغلاق فروعها، وتواجه التحديات في المراكز التي تحتاج لمساعدة خارجية، وتحد من خدماتها وتعيد تموقع موظفيها. وهناك تقارير من الدول التي لم تتأثر بشكل كبير بأن بنوكها قد تأثرت بشكل غير مباشر وأبدت قلقها من الدخول على المعلومات لإجراء العناية الواجبة للعميل على العملاء الأجانب وشراكات الأعمال التجارية الأجنبية. ونبه بعض الأعضاء إلى أن هناك نشاط متزايد في القطاعات غير البنكية كمجال القمار في الإنترنت وقطاع التأمين والمتداولين في الحجارة والمعادن الثمينة والقطاعات الأمنية، وفي نفس الوقت هناك نشاط متناقص في بعض القطاعات الأخرى كالكازينوهات والعقار. ويواجه قطاع خدمات تحويل الأموال تعطيل معين بما أن العمال المهاجرين قد تأثروا من اجراءات الحجز وإغلاق الشركات، وغالبية

عملهم يتم وجه لوجه. وينبغي أن تتدهور الحالة الاقتصادية أكثر، وهناك مخاطرة بأن المؤسسات المالية قد تعيد ترتيب أولوية جهود مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال وتركز على اجراءات اوسع في الاستقرار والأمان.

٥. ردود مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال المحتملة المأخوذة بالاعتبار

٢٥. هذا القسم يوضح مدى الاجراءات التي يمكن أخذها في الاعتبار لدى السلطات في مواجهة هذه التحديات، من التعامل مع المخاطر الجديدة و/أو تقليل السعة العملياتية لتسهيل النشاط الخيري والتحفيز المالي والاقتصادي وحزمات الاعفاء المالية.

٢٦. **التنسيق الداخلي** لتقييم تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، على أنظمة ومخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتطوير الردود والانخراط مع القطاع الخاص. وتعمل فرق المواجهة مع الملّاك لتقييم مرونة القطاع العام والخاص بشكل مستمر (كمثال: تقارير حالات أسبوعية). ويعمل المشرفون ووحدات التحريات المالية وجهات إنفاذ القانون مع بعضهم البعض لمراقبة وتحديد والتواصل حول المدى تغير المخاطر(أنظر القسم ٣)، وتوفير الإرشاد للقطاع الخاص. وينخرط مشرفي مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال مع المشرفين البارزين للتأكد من ترتيب الأولويات الملائم لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمواجهة النشاط الغير شرعي المحتمل لفيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتأثيره.

٢٧. **تعزيز التواصل مع القطاع الخاص** عن طريق الانخراط بشكل مسبق في تطبيقهم لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل بشكل بنّاء معهم للتقليل من التأثير المحتمل. ويوفر المشرفون وحدات التحريات المالية كيانات مُنظّمة بمندوبين لحين مواجهتهم لصعوبات شديدة في تحقيقهم للمتطلبات النظامية وتطلب منهم حفظ السجلات ذات العلاقة وتطوير خطة لإنهاء التراكمات في حال تطور المشكلة. ومن المهم، بعض الدول تصل إلى أبعد من قطاع المؤسسات المالية، كالمهن والأعمال التجارية غير المُسجلة وشركاء ومؤسسات الصناعة الأخرى، للتعامل مع القطاع ذو المرونة الأقل. وهناك

أمثلة على الدول التي انخرطت بشكل استباقي مع قطاع المنظمات الغير ربحية. وينبغي على الدول والمؤسسات المالية تطبيق منهج مبني على المخاطر للتأكد من أن النشاط النظامي للمنظمات الغير ربحية لا يُأخر ويعطل أو يتوقف.[٢] وفي إحدى السلطات، قامت الحكومة بإعداد قنوات للتبرعات الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩).

٢٨. **تشجيع الاستخدام الكامل للمنهج المبني على المخاطر في العناية الواجبة للعميل وللتعامل مع المشكلات العملية.** يتواصل بعض المشرفين مع الكيانات المُبلغة عن الأهمية في استمرار توفير الخدمات المالية الحساسة وفي نفس الوقت قياس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق استخدام المدى الكامل للأدوات لديهم. وفيما يخص العناية الواجبة للعميل، أعد المشرفون بعض الاجراءات المناسبة التالية:

- تطبيق اجراءات واضحة للعناية بالعميل حيث المخاطر القليلة واضحة، كمثال الحسابات المنشأة خصيصاً لتسهيل المدفوعات الحكومية للأفراد أو الأعمال التجارية وتوفر الصلاحية لحلول المدفوعات الرقمية. أنظر القسم الأسفل عن حزمات الاعفاءات الاقتصادية.
- توفير الإرشاد إلى أنه قد يكون هناك أسباب شرعية للعملاء في حال عدم توفيرهم معلومات أثناء العناية الواجبة لهم أو أنظمة معرفة العميل (كمثال، إذا كانوا تحت الحجر أو محجوزين أو مرضى)، والطريقة المعهودة للعمل في تلك الحالات (بما في ذلك الخروج من الارتباط بالعميل)، قد لا تكون ملائمة في هذا الوقت.
- يمكن للكيانات المُبلغة القبول مؤخراً بالتصاريح الحكومية المنتهية حتى اشعار آخر لتأكيد هوية الفرد (على الرغم من ذلك لا زالت تتطلب معرفة موثوقية التصريح).

[٢] أنظر ورقة أفضل الممارسات لمواجهة استغلال المنظمات غير الربحية ٢٠١٥.

- الأخذ بالاعتبار إصدار أحكام التحقق المتأخرة (كمثال، عن طريق تطبيق حدود للحوالات المالية). ويمكن للكيانات المُبلغة القبول بالنسخ الرقمية للملفات كإجراء مؤقت، مع مقارنتها بالأصلية فيما بعد.
- تشجيع استخدام الهوية الرقمية الموثّقة للتعرف على العملاء خلال التسجيل وخلال اجراء الحوالات المالية. أنظر دليل مجموعة العمل المالي الأخير حول الهوية الرقيمة والتي توضح أن التسجيل عن بعد والحوالات التي تجري عن طريق الهوية الرقمية الموثوقة لا تعتبر بشكل كبير عالية المخاطر ويمكن أن تكون عادية أو قليلة المخاطر.

٢٩. **دعم خيارات الدفع الإلكترونية والرقمية.** بشكل أوسع، يُشجع المشرفون الاستخدام الكامل للقنوات الإلكترونية والرقمية للاستمرار في خدمات الدفع في ظل التباعد الاجتماعي. وبعض الأمثلة تتضمن الزيادة في حدود التعامل عن بعد والزيادة في حدود نقاط البيع ورفع حدود المحافظ الإلكترونية إلى أقصاها وتقليل العمولة على الحوالات الداخلية بين البنوك لتشجيع استخدام اساليب الدفع عن بعد لتقليل انتشار الفيروس.

٣٠. **إجراء مر اقبة و اقعية في مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال مبنية على المخاطر.** لدى جميع المراقبين نشاطات مراقبة لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال مستمرة، وبالرغم من ذلك تم تبني الاجراءات لتكون أكثر واقعية في الأزمة الحالية (أنظر القسم ٤). ويستمر المشرفون في مراقبة بدء خطط استمرار الأعمال التجارية وتُنظم من قِبل المؤسسات المالية للتأكد من جودة عملياتهم، بما يتضمن تطبيق اجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبعض المشرفين يوجّهون تركيزهم حسب الصلة. وكمثال، يضعون تركيزهم على كازينوهات الإنترنت ومنصات القمار باعتبار أن الكازينوهات العادية ونوادي القمار مُغلقة، ويركزون أكثر على متداولي الأحجار والمعادن الثمينة ذوي الاستثمارات الهائلة في الذهب. وعلى العكس، هناك احتمال أقل حول التركيز على المجالات قليلة المخاطر كالأعمال التجارية ذات النقد الكثيف التي اوقفت التداول. وينبغي على جميع

المشرفين الاخذ بالاعتبار مراجعة أولويات وخطط اشرافهم وتعديلها حسب المخاطر الناشئة، بما تقتضيه الضرورة.

٣١. **فهم المخاطر الجديدة وتبني ردود عملية.** وتعمل السلطات مع الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً، لمراقبة وفهم بيئة الخطر القائم (أنظر القسم ٣). وهذا يتطلب التواصل بشكل واسع مع ملّاك رؤوس الأموال. واستغلت الدول التي لديها شراكات قائمة بين القطاع العام والخاص هذه المنتديات للحصول على آخر المعلومات. وعدد من الدول وفرت فرق عمل خاصة أو اجراءات تنسيق عملياتية للتعامل مع الجرائم المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وخاصةً الاحتيال. وفي بعض الدول، أصدرت السلطات توجيهاً للجهات ذات العلاقة حول إعادة ترتيب أولويات التحقيقات والادعاءات. وبعض وحدات التحريات المالية طلبت من الكيانات المُنظمة استخدام كلمات دلالية في تقاريرهم لتوضيح أولوية تقارير المعاملات المشبوهة الواردة. وتطور وحدات التحريات المالية تحليل استراتيجي مبني على مراجعة للبيانات الكبيرة المتاحة وتبني تحليل وترتيب أولويات تقارير المعاملات المشبوهة. وترى الوكالات جمع المصادر المُتاحة، والمتضمنة إعادة استخدام الأصول المُصادرة أو المُسترجعة من المجرمين للمساهمة في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، (كمثال: استخدام الممتلكات بشكل مؤقت/طارئ للمستشفيات.

٣٢. **توضيح متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سياق اجراءات الاعفاء الاقتصادية.** توفر السلطات توضيح في كيفية تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سياق حزمات الاعفاء الاقتصادي للأفراد والأعمال التجارية. لتسهيل المعالجة المرنة للطلبات، وافق بعض المشرفين على اجراءات عناية بالعميل مبسطة (والمتضمنة تأكيد هوية العميل)، للحوالات الدارجة تحت برامج المساعدة الحكومية والتي يتم تقييمها لتكون قليلة المخاطر. ويشملون بذلك الالتزامات على الكيانات المُبلغة لتضع اجراءات التقييم الخاصة بها، كالعناية الواجبة للعميل ومراجعتها في حال الكشف عن مخاطر أخرى فيما بعد. وطبقت إحدى الدول اجراءات للتعرف على مؤشرات المخاطر وتطبيق عمليات وأنظمة لمنع سوء استخدام حزم المساعدة السابق ذكرها في أغراض

تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وهذه الاجراءات ستختلف غالباً على حسب إيصال ومدى حزمة الإعفاء والعوامل ذات الصلة، والمتضمنة مشكلات الفساد. والدول التي جاءتها مساعدات من منظمات دولية كصندوق النقد الدولي قد تتلقى توجيهاً إضافي في تطبيق اجراءات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال للتأكد من أن الأموال لا توجه نحو أغراض أخرى (كالفساد أو غسل الأموال). وينبغي على جميع الدول توجيه الجهات التنظيمية بأن تبقى يقظة في كشف الحوالات المالية المشبوهة، وخاصةً التي في سياق تدفق الأموال عبر الحدود من الدول التي وصلها تمويل طارئ لفيروس كورونا (كوفيد-١٩)، من منظمات دولية ومتبرعين آخرين.

٣٣. **استمرار التعاون عبر الحدود.** يجب على وحدات التحريات المالية إخطار سكرتارية مجموعة الإقمونت بأي تطورات، والمتضمنة أي تعطيلات عملية والتي قد تأثر في ردود التعاون الدولي وتوفر نقطة اتصال رئيسية. وقد يتطلب زيادةً في التواصل، وخاصةً الاشراف الجماعي الواسع.

٣٤. **مراقبة تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، على القطاع الخاص.** ينبغي على وحدات التحريات المالية والمشرفين الاستمرار في مراقبة التأثير على الكيانات المُبلغة، في غضون استمرار أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد يجبر التعطيل الاقتصادي الطويل بإغلاق الجهات المُنظمة. وقد يتسبب الإغلاق غير المنظم بإحداث تأثير كبير في تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

٦. الاقتراحات لزيادة العمل حول المشكلات الناشئة

٣٥. بناءً على عدد من الأجوبة والطلبات في الاستفتاء، هناك دعم من خلال سكرتارية مجموعة العمل المالي للعمل حول الأجوبة المُقدمة و عن أي تحديثات إضافية لإعطاء الأعضاء معلومات تفصيلية أكثر حول الاحتيال والنشاطات غير الشرعية الأخرى المُرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والعيوب المالية ذات العلاقة. وفي حين أن القسم ١ يوفر التلخيص، فقد تلقت السكرتارية مواد أكثر مما كان متوقع حول المخاطر المُحتملة. وبالاتفاق مع الدول التي وفرت المعلومات، يمكن للسكرتارية توزيع دراسة عميقة، وخاصةً

لمساعدة الدول ذات القدرة الضئيلة، للتعرف على المخاطر المحتملة لتمويل الإرهاب وغسل الأموال. وهناك أيضاً دعم للسكرتارية لتطوير معلومات أكثر حول سوء الاستخدام المحتمل للأموال الحكومية أو المساعدة المالية الدولية لمواجهة الأزمة. وستعمل السكرتارية على تطوير هذه المواد تحت توجيه المجموعة المراقبة.

٣٦. بالإضافة، طلب أعضاء مجموعة العمل المالي والمجموعة الإقليمية التابعة لها والدول المراقبة عملاً أكثر حول:

- تطوير تحديث لهذه الورقة لاعتبارها من قبل أعضاء مجموعة العمل المالي بحلول يونيو ٢٠٢٠م. وطلب أعضاء مجموعة العمل المالي والمجموعة الإقليمية التابعة لها والدول المراقبة أن يكون عنوان الورقة هو: تبني تطبيق معايير مجموعة العمل المالي في سياق فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، (كمثال: تقييم لمخاطر المُركّز، وتوسيع نظام العمل عن بعد، والاستخدام البسيط للعناية الواجبة للعميل في الحوالات المالية التي تهدف لتوفير رأس المال أو التمويل للمؤسسات المالية أو الشركات الكبيرة والتي من الممكن أن تتعلق بشخصية عامة، واستخدام الأصول الافتراضية، وتطبيق الإشراف المبني على المخاطر باعتبار مضاعفة المراقبة عن بعد حيث أن الفحص الميداني غير ممكن.. إلخ)، والاستمرار في جمع الخبرات من المشرفين ووحدات التحريات المالية لتطوير توجيهات ارشادية أكثر.
- دعك أعضاء المجموعات الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي لوضع أولوية شؤون مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال بشكل ملائم بالتنسيق مع سكرتارية المجموعات الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي. وهذا قد يتضمن مراقبة المشكلات التي يتعرض لها أعضاء المجموعة الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي، والانخراط أكثر (بما يتناسب مع الظروف الحالية)، في احتياجات أعضاء المجموعات الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي وتطوير المواد والمساعدة الأخرى لمواجهة هذه المشكلات.

٣٧. لأجل البقاء مواكبين حول الوضع الحالي، سيستمر رئيس مجموعة العمل المالي ونائبه في الانخراط مع ملّاك رؤوس الأموال التالين:

- الهيئات الدولية الأخرى (مجموعة العشرين، مجلس الاستقرار المالي، لجنة المدفوعات وبينة الأسواق التحتية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مجموعة الإقمونت، الإنتربول، اليوروبول، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وآخرين ذوي العلاقة)، لكشف التأثيرات ذات المدى الطويل والمتوسط لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، على ممرات تحويل الأموال، ودور اجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حزم الإعفاء الاقتصادية، وتأكيد الأولوية الملائمة لإجراءات مكافحة غسل الأموال في خضم الكساد الاقتصادي العالمي ولمشاركة التحديثات حول المخاطر الناشئة.
- عدد محدود من ممثلي الهيئات الصناعية والقطاع الخاص الموثوقين (كمثال: أولائك اللذين سبق لهم الانخراط في عمل مجموعة العمل المالي، كمعهد التمويل الدولي ومجموعة ولفسبورغ)، للاستمرار في تقييم تأثير وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، على تطبيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ملّاك مجتمع المنظمات غير الربحية الموثوقين للتحري أكثر حول المزاعم أن متطلبات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال قد تمنع توصيل المساعدة الإنسانية عبر المنظمات غير الربحية، وخاصةً، تلك التي تعمل في مناطق عالية المخاطر.

الملحق أ

خطاب رئيس مجموعة العمل المالي:

فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والاجراءات لمواجهة التمويل غير الشرعي

يقوم أعضاء مجموعة العمل المالي، محليًا وبشكل متعدد الأطراف ، بتطبيق كل الموارد المتاحة لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وبصفتها أداة وضع المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشاره، تشجع مجموعة العمل المالي الحكومات على العمل مع المؤسسات المالية وغيرها من الشركات لاستخدام المرونة المضمنة في نهج مجموعة العمل المالي القائم على المخاطر لمعالجة التحديات التي يطرحها فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، في حين تظل متيقظة لمخاطر التمويل غير المشروعة الجديدة والناشئة. وتشجع مجموعة العمل المالي الاستخدام الكامل والمسؤول للتسجيل الرقمي للعملاء وتقديم الخدمات المالية الرقمية في ضوء تدابير التباعد الاجتماعي. وفي الوقت الذي تكون فيه الإغاثة الحرجة ضرورية داخل الدولة وخارجها، فإن التطبيق الفعال لمعايير مجموعة العمل المالي يعزز المزيد من الشفافية في المعاملات المالية، مما يمنح المانحين ثقة أكبر في أن دعمهم يصل إلى المستفيدين المعنيين. ويُسهل التطبيق المستمر لمعايير مجموعة العمل المالي سلامة وأمن نظام المدفوعات العالمي أثناء الوباء وبعده عبر قنوات مشروعة وشفافة مع مستويات مناسبة من العناية الواجبة القائمة على المخاطر.

معالجة مخاطر الجرائم المالية المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩) من خلال التزام الحذر

يستفيد المجرمون من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لتنفيذ عمليات الاحتيال والاستغلال المالي، بما في ذلك الإعلان عن الأدوية المزيفة والاتجار بها، وتقديم فرص استثمارية احتيالية، والانخراط في

مخططات التصيد الاحتيالي التي تتسبب في مخاوف تتعلق بالفيروسات. ومن المحتمل أن تزداد الجرائم الإلكترونية الخبيثة أو الاحتيالية، وجمع الأموال للجمعيات الخيرية المزيفة، وعمليات الاحتيال الطبية المختلفة التي تستهدف الضحايا الأبرياء، حيث يحاول المجرمون الاستفادة من الوباء من خلال استغلال الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للرعاية واستغلال حسن نية الجمهور ونشر المعلومات المضللة حول فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتنبه السلطات الوطنية والهيئات الدولية المواطنين والشركات حول هذه الحيل ، والتي تتضمن خدع الاحتيال في المنتج والاستثمار، وكذلك التداول من الداخل فيما يتعلق بـ فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ومثل المجرمين، قد يستغل الإرهابيون هذه الفرص أيضًا لجمع الأموال.

ينبغي أن يواصل المشرفون ووحدات التحريات المالية ووكالات إنفاذ القانون تبادل المعلومات مع القطاع الخاص لتحديد أولويات ومعالجة مخاطر غسل الأموال الرئيسية ، ولا سيما تلك المتعلقة بالاحتيال، ومخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩). وبالإضافة إلى ذلك ، قد يسعى المجرمون والإرهابيون إلى استغلال الثغرات ونقاط الضعف في الأنظمة الوطنية لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب بافتراضهم أن الموارد مركزة في مكان آخر، مما يجعل الإشراف القائم على المخاطر ونشاط الإنفاذ أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن تظل المؤسسات المالية وغيرها من الشركات متيقظة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة وأن تضمن استمرارها في التخفيف من هذه المخاطر بشكل فعال وأن تكون قادرة على اكتشاف الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

الإعداد الرقمي والعناية الواجبة المبسطة

بما أن الشعوب في جميع أنحاء العالم يواجهون الحبس أو اتخاذ إجراءات التباعد الاجتماعي الصارمة، فإن الخدمات المصرفية الشخصية والوصول إلى الخدمات المالية الأخرى أمر صعب، ويعرّض الأشخاص لخطر العدوى دون داع. فاستخدام المدفوعات الرقمية / عن بعد والإعداد الرقمي يقلل من خطر انتشار الفيروس. وعلى هذا النحو ، يوفر استخدام التكنولوجيا المالية فرصًا كبيرة لإدارة بعض المشكلات التي قدمها فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتماشياً مع معايير مجموعة العمل المالي ، تشجع المجموعة على استخدام التكنولوجيا، والمتضمنة التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا التنظيمية والتقنية البديلة إلى أقصى حد ممكن. وأصدرت مجموعة العمل المالي مؤخرًا إرشادات حول الهوية الرقمية، والتي تسلط الضوء على فوائد الهوية الرقمية الجديرة بالثقة لتحسين الأمان والخصوصية

والراحة في التعرف على الأشخاص عن بُعد لكل من الإعداد وإجراء المعاملات مع الحد من مخاطر تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وتدعو مجموعة العمل المالي الدول إلى استكشاف استخدام الهوية الرقمية، حسب الاقتضاء، للمساعدة في المعاملات المالية أثناء إدارة مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب خلال هذه الأزمة.

عندما تحدد المؤسسات المالية أو الشركات الأخرى مخاطر تمويل إرهاب/غسل أموال أقل، فإن معايير مجموعة العمل المالي تسمح لها باتخاذ تدابير العناية الواجبة المبسطة، والتي قد تساعدها على التكيف مع الوضع الحالي. وتشجع مجموعة العمل المالي الدول ومقدمي الخدمات المالية على استكشاف الاستخدام المناسب للتدابير المبسطة لتسهيل تقديم المنافع الحكومية في مواجهة الوباء.

إيصال المساعدة عبر المنظمات غير الربحية

أبرزت حالة الطوارئ العالمية للصحة العامة العمل الحيوي للمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وآثاره. ولقد أدركت مجموعة العمل المالي منذ فترة طويلة الأهمية الحيوية التي تقدمها المنظمات غير الربحية في تقديم الخدمات الخيرية الحيوية حول العالم، بالإضافة إلى الصعوبات في تقديم تلك المساعدة إلى المحتاجين. وعملت مجموعة العمل المالي بشكل وثيق مع المنظمات غير الربحية على مر السنين لتحسين معايير مجموعة العمل المالي لتوفير المرونة لضمان أن التبرعات الخيرية والنشاط الخيري يمكن أن تتقدم بسرعة من خلال قنوات شرعية وشفافة ودون انقطاع. ومن المهم معرفة أن معايير مجموعة العمل المالي لا تتطلب اعتبار جميع المنظمات التي لا تستهدف الربح عالية المخاطر وأن معظم المنظمات التي لا تستهدف الربح تحمل مخاطر تمويل إرهاب قليلة أو معدومة. والهدف من معايير مجموعة العمل المالي ليس منع جميع المعاملات المالية مع السلطات التي قد تكون فيها مخاطر تمويل إرهاب/غسل أموال عالية، ولكن بالأحرى ضمان أن يتم ذلك من خلال قنوات مشروعة وشفافة وأن الأموال تصل إلى المتلقي الشرعي المقصود. وينبغي للسلطات الوطنية والمؤسسات المالية أن تطبق نهجًا قائمًا على المخاطر للتأكد من أن نشاط المنظمات غير الربحية المشروعة لا يتأخر أو يعطل أو يثبط دون داع. وتشجع مجموعة العمل المالي الدول على العمل مع المنظمات الوطنية غير الربحية ذات الصلة لضمان وصول المساعدة التي تشتد الحاجة إليها إلى المستفيدين المستهدفين بطريقة شفافة.

التواصل والمشورة المستمرة

يمكن للمنظمين والمشرفين ووحدات الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القانون والوكالات الأخرى ذات الصلة تقديم الدعم والتوجيه والمساعدة للقطاع الخاص حول كيفية تطبيق القوانين واللوائح الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الأزمة الحالية. ويمكن أن يعطي هذا التوجيه للمؤسسات المالية وغيرها من الشركات طمأنة بأن السلطات تشارك فهمهم للتحديات والمخاطر التي ينطوي عليها الوضع الحالي، والإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها. وقد اتخذت السلطات في بعض الدول إجراءات سريعة بالفعل وقدمت هذا النوع من النصائح. وقد تكون الآليات التي يمكن للضحايا والمؤسسات المالية والشركات الأخرى من خلالها الإبلاغ عن الاحتيال المتعلق بفيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مفيدة بشكل خاص.

على المستوى الدولي ، تعمل مجموعة العمل المالي مع لجنة المدفوعات والبنى التحتية للأسواق والبنك الدولي للمساعدة في ضمان سياسة ردود منسقة من أجل استمرار تقديم خدمات الدفع الحرجة على خلفية أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتعمل مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة مع أعضائها للتخفيف من آثار أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بما في ذلك من خلال استخدام تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عند الاقتضاء. بالإضافة إلى ذلك ، تعمل مجموعة العمل المالي مع أعضائها والهيئات الإقليمية التابعة لمجموعة العمل المالي لتحديد الممارسات الجيدة ومشاركتها استجابةً للمشكلات المشتركة التي تواجهها العديد من الدول المتضررة.

التزام مجموعة العمل المالي بدعم الجهود لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

إن مجموعة العمل المالي على استعداد لتقديم المزيد من إرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدعم الجهود العالمية الحالية لمعالجة أزمة كورونا (كوفيد-١٩) وآثارها، وترحب بالتعليقات.